

## التبعات الاقتصادية لفايروس كورونا (COVID-19) ... إلى أين ؟

علي خلف كاظم الجبوري

العراق – الجامعة التقنية الجنوبية – المعهد التقني / الناصرية

[Ali.khalaf83@stu.edu.iq](mailto:Ali.khalaf83@stu.edu.iq)

لاشك ان ما يمر به العالم الان يعد من اكبر التحديات التي يشهدها القطاع الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وخير دليل على ذلك هو الانخفاض الكبير في البورصات العالمية التي شهدتها في الاسبوع الماضي، وفي مقدمتها البورصات القيادية كالأسواق الامريكية واليابانية والاوربية. مما دعى الحكومات الى التدخل ومناشدة البنوك المركزية بتوفير خطط تدخل عاجلة لتحفيز الاقتصاد والمحافظة على نسب النمو المستهدف. ولكن السؤال الاهم هو : هل تستطيع خطط الدعم ان توقف تبعات الفايروس التاجي (COVID-19) في التأثير على الاقتصادات العالمية ومنع انهيارها او الدخول في حالة الكساد العالمي؟

للإجابة عن هذا السؤال يجب اولاً ان نراجع مراحل التأثير على الاقتصاديات التي اضرها فايروس كورونا (COVID-19) وضربها في مركزها التجاري الرئيسي ومنها الصين؟ فما هم تأثير كورونا على الاقتصاد الصيني وكيف يمكن ان يتأثر الاقتصاد العالمي نتيجة البط في نمو الاقتصاد الصيني او تحوه الى مرحلة الكساد الانتاجي في ظل ان الصين تعد المنتج الرئيس للعديد من الصناعات التكميلية والدقيقة.

بالرجوع الى بيانات البنك الدولي فإن الناتج المحلي الاجمالي لأكبر 10 اقتصاديات في العالم لسنة 2020 يوضحها الجدول (1) في ادناه :

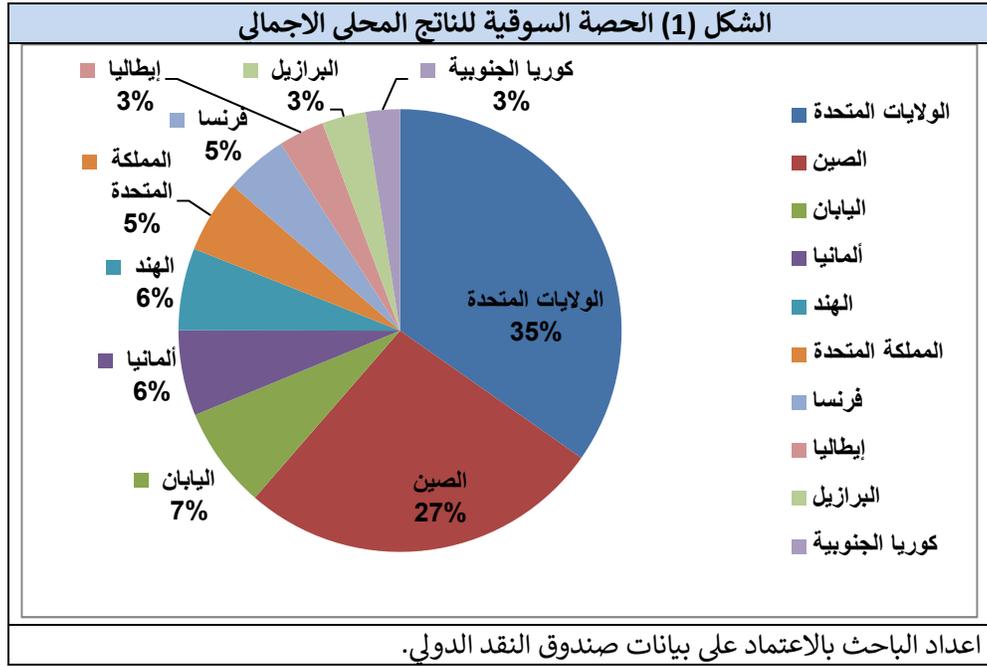
جدول (1) تنبؤات صندوق النقد الدولي (2020) للناتج المحلي الاجمالي (بمليارات الدولارات الأمريكية)										
المجموع	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن	التاسع	العاشر
	الولايات المتحدة	الصين	اليابان	ألمانيا	الهند	المملكة المتحدة	فرنسا	إيطاليا	البرازيل	كوريا الجنوبية
64,190.35	22,300.11	17,100.06	4,746.88	4,004.94	3,851.98	3,443.60	2,940.19	2,143.80	2,054.41	1,604
100.00%	34.74%	26.64%	7.40%	6.24%	6.00%	5.36%	4.58%	3.34%	3.20%	2.50%
النسب المئوية من اعداد الباحث										

من الجدول اعلاه يتبين اهمية الاقتصاد الصيني ومدى تأثر الاقتصاد العالمي في حالة تقاعس الحكومة الصينية عن البدء بسلسلة اجراءات عاجلة لتحفيز الاقتصاد ومساعدة المصنعين الثانويين كونهم الاكثر تضرراً بسبب ان الصناعات الكبرى لها القدرة والملاءة المالية على الاستمرار بمواجهة الصعاب الناتجة عن فايروس كورونا (COVID-19).

في العقدين الاخيرين اصبح للصين دور محوري مهيم في شبكة التصنيع الدولية عن طريق صناعات قطع الغيار ومدى اعتماد العديد من الصناعات في الدول الاخرى على ما يتم انتاجه في الصين وشحنه الى الدول المختلفة قبل تجميعها في

منتجات تامة الصنع. في الوقت نفسه يجاهد المنتجون الأمريكيون في بناء خطط تقليل الاعتماد على ثاني أكبر اقتصاد في العالم، والذي طالما تمتع بميزة تنافسيه مع بقية الاقتصادات العالمية (lee,2020).

ويوضح الشكل (1) ان نسبة ما يشكله الاقتصاد الصيني من مجموع أكبر عشرة اقتصاديات العالم يبلغ 27% وبالنتيجة فأن أي كساد يمكن ان يصيبه ستكون تأثيراته متعددة على جميع الاقتصاديات الأخرى.

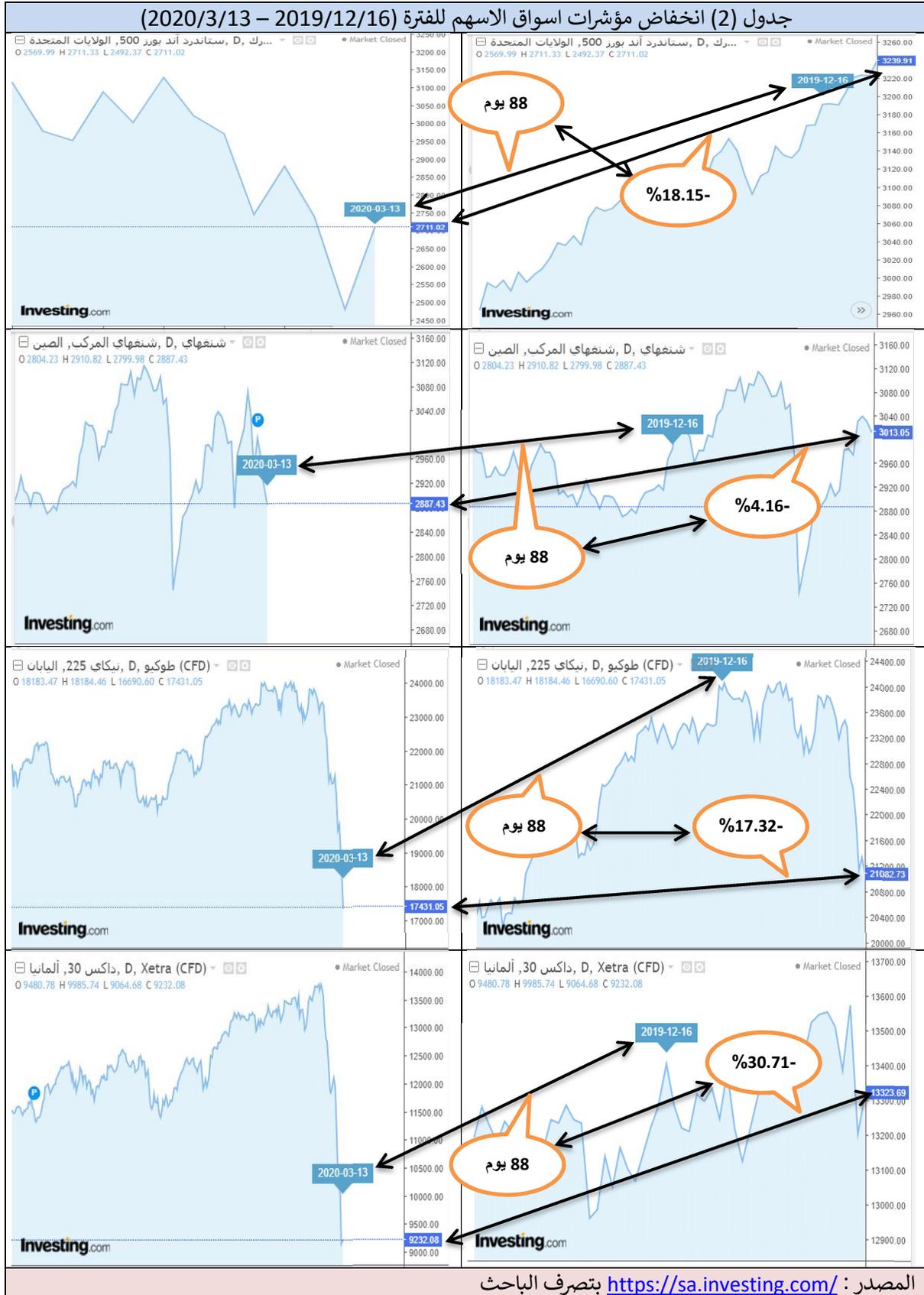


وفي مراجعة سريعة والقاء نظرة خاطفة على مؤشرات السوق العالمية لأكبر اربع اقتصاديات عالمية فأن حجم الخسائر التي تكبدها تفوق التصور ويوضحها الجدول (2) للفترة (2019/12/16 – 2020/3/13) وهي فترة بداية الاعلان عن فايروس كورونا (COVID-19) والاعلان عن انحسار الفيروس في الصين وبدء عملية التعافي من اثاره الصحية.

وفي الوقت نفسه بدأت الموجة الثانية للفيروس في الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة، أذ بدأت الاسواق العالمية بالانهيار، ومعها لجأت الحكومات الى اعلان خطط التدخل المالي للإسعاف الاقتصادي قبل ان الاسعاف الصحي لمجتمعاتها.

أذ تم الاعلان عن الاغلاق التام لجميع المرافق الحيوية في الدول الاوربية والولايات المتحدة، والذي شمل البر والبحر والنقل الجوي، وهو ما تسبب في تعطيل اغلب المصانع الحيوية والتي تشكل عمود الاقتصاد في تلك الدول.

جدول (2) انخفاض مؤشرات اسواق الاسهم للفترة (2020/3/13 – 2019/12/16)



في هذه الاثناء بدأت خطط التحفيز المالي بالظهور الى العلن وسارعت المصارف المركزية في دعم اقتصاديات بلدانها ومنعها من الانهيار وخصوصاً التجزئة والنقل، والتي تمثل الاساس في دعم سلسلة التجهيز والتوريد لأكبر الصناعات العالمية، إذ تعتمد بعضها على بعض.

نظرًا لأن الصين أصبحت مركز التصنيع الرئيسي للعديد من العمليات التجارية العالمية ، فإن التباطؤ في الإنتاج الصيني له تداعيات على أي دولة معينة اعتمادًا على مدى اعتماد صناعاتها على الموردين الصينيين. أن تباطؤ التصنيع في الصين بسبب تفشي فيروس (COVID-19) يعطل التجارة العالمية ويمكن أن يؤدي إلى انخفاض الصادرات بقيمة 50 مليار دولار عبر سلاسل القيمة العالمية، وفقًا لتقديرات نشرتها UNCTAD في 4 مارس، إذ تتوقع أن يؤدي وباء (COVID-19) إلى وصول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى أدنى مستوياتها منذ الأزمة المالية 2008-2009. ويمكن لفيروس كورونا (COVID-19) تقليص الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 5% إلى 15% ويتوقع UNCTAD أن يؤدي (COVID-19) إلى وصول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى أدنى مستوياتها منذ الأزمة المالية 2008-2009. كما يمكن أن يتسبب تفشي فيروس كورونا (COVID-19) في انكماش الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي (FDI) بنسبة 5% - 15% ، وفقًا لتقرير UNCTAD نشر في 8 مارس. <https://unctad.org/en/pages/newsdetails>.

وبيين الجدول (3) حجم الخسائر التي يمكن أن تتكبدها أكبر القطاعات الصناعية نتيجة انتشار فايروس كورونا (COVID-19) في الصين، والتي اجرت مراجعات عاجلة لتوقعات الارباح للعام 2020.

الجدول (3) تعديلات الأرباح والنفقات الرأسمالية لأعلى 5000 شركة ضمن القطاعات الصناعية الكبرى		
القطاع / الصناعة	عدد الشركات التي لديها تعديلات على نسب ارباحها	متوسط تعديل الأرباح (%)
<b>Basic Materials</b>	389	13% -
<b>Consumer Cyclicals</b>	671	16% -
<b>Airlines</b>	45	42% -
<b>Hotels, Restaurants &amp; Leisure</b>	111	21% -
<b>Consumer Non-Cyclicals</b>	351	4% -
<b>Energy</b>	243	13% -
<b>Healthcare</b>	195	0% -
<b>Industrials</b>	739	9% -
<b>Automobiles &amp; Auto Parts</b>	142	44% -
<b>Technology</b>	358	3% -
<b>Telecommunications Services</b>	105	1% -
<b>Utilities</b>	175	5% -
<b>Grand Total</b>	3226	9% -

المصدر: <https://unctad.org/en/pages/newsdetails> بتصرف الباحث

أن أولى اجراءات التحفيز الاقتصادي من البنوك المركزية هو تخفيض الفائدة والتي يوضحها الجدول (4) الآتي:

الجدول ( 4 ) نسب تخفيض الفائدة من البنوك المركزية لمواجهة تداعيات فايروس (COVID-19)		
النسبة الحالية	النسبة السابقة	البنك
%1.25	%1.30	البنك المركزي الفدرالي الامريكي
%4.35	%4.60	بنك الصين الشعبي (PBOC)
%0.10	%0.30	بنك اليابان (BOJ)
%0.00	%0.00	البنك الاتحادي الألماني *
%5.15	%5.40	البنك الاحتياطي الهندي (RBI)
%0.25	%0.75	بنك انجلترا المركزي (BOE)
%0.00	%0.00	البنك المركزي الفرنسي *
%0.00	%0.00	البنك المركزي الايطالي *
%4.25	%4.40	البنك المركزي البرازيلي (BCB)
%1.25	%1.275	البنك المركزي لكوريا الجنوبية

المصدر: بتصرف الباحث وكما يلي:  
<https://sa.investing.com/economic-calendar/interest-rate> -  
<https://ar.tradingeconomics.com> . -  
 \* تتبع المصارف في الدول المؤشرة الى سياسة البنك المركزي الاوربي.

وينتظر من البنوك المركزية الكبرى ان تقوم بضح سيولة مالية في الاسواق المالية العالمية لمواجهة تداعيات الازمة المحتملة التي ستنشأ بعد اجلاء اثار فيروس كورونا الصحية واستعادة المصانع لنشاطها.

الخلاصة :

أن جميع الاجراءات المتخذة حالياً هي اجراءات تقليدية تشبه الى حد بعيد ما تم استخدامه بعد الازمة العالمية سنة 2008 وتبعاتها، أذ خصص المركزي البريطاني ما يقارب 39 مليار دولار، بينما ضخ المركزي الايطالي ما يقارب 4 مليار دولار لمنع الاقتصاد من دخول مرحلة الركود، فيما المح المركزي الاوربي الى استعداد لمساعدة دول الاتحاد في ضخ الاموال لمواجهة الركود الاقتصادي الذي من الممكن أن يضرب الأسواق الاوربية، وكذلك فعل المركزي الياباني والصيني وغيرها من البنوك المركزية، والتي تدرك خطورة دخول الاقتصاد العالمي في ركود اقتصادي في ظل ارتفاع الدين العام لبعض الاقتصاديات الرئيسية وعدم قدرتها على مواجهة موجه جديدة من التداعيات الاقتصادية غير المتوقعة وفي مقدمتها الاقتصاد الامريكي والبرازيلي.

#### Reference:

- Lee, don., (2020), **As coronavirus cripples global supply lines, more U.S. firms looking to leave China**, los Angeles times, [www.latimes.com/politics/story](http://www.latimes.com/politics/story).
- <https://sa.investing.com> .
- <https://unctad.org/en/pages/newsdetails>.